الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

البورصة تعطل أعمالها اليوم

أعلنت بورصة الكويت عن تعطيل أعمالها اليوم الخميس 21 سبتمبر 2017، بمناسبة حلول رأس السنة الهجرية لعام 1439.
وقالت البورصة انه سيتم استئناف الدوام الرسمي كالمعتاد اعتبارا من الأحد 24 سبتمبر 2017.

احتياطيات الكويت النفطية تدعم دولة الرفاه لـ 88 عاماً مقبلة

«موديز»: الدين العام للكويت يعادل نصف إيراداتها

تناولت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني بالتحليل اوضاع الاقتصاد الكويتي التي تساهم في التأثير على التصنيف السيادي للكويت في تقريرها الصادر حديثا والذي تضمن توقعات لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وتأثيرات تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتحديد العوامل الايجابية والسلبية التي حددت التصنيف الائتماني الحالي والتي من الممكن التأثير عليه بالمستقبل.

وأبقت الوكالة على التصنيف الائتماني للدولة عند AA2 مع نظرة مستقبلية مستقرة وأرجعت قرار التثبيت الى عدة عوامل اهمها المستويات المرتفعة لنصيب دخل الفرد والقدرة الكبيرة على امتصاص صدمة تراجع النفط.

مؤشرات اقتصادية متباينة

ونشر تقرير موديز توقعاته لأهم المؤشرات الاقتصادية للعامين الجاري والمقبل حيث توقع التقرير ان يشهد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي انخفاضا بنسبة 0,1٪ وهي المرة الأولى التي يتراجع فيها الناتج المحلي الاجمالي للكويت فيما كان قد وصل معدل النمو في العام 2011 الى ما يقارب الـ 10٪ سنويا، وكان معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي العام الماضي قد وصل الى 3,5٪ وتوقع التقرير ان يعاود الناتج المحلي الحقيقي النمو العام المقبل محققا ارتفاعا سنويا بنسبة 2,6٪ في العام 2018.

وعلى صعيد التضخم توقع التقرير ان يشهد التضخم ثباتا نسبيا بمعدل سنوي 2,3٪ بنهاية العام الحالي وكان معدل التضخم قد وصل الى 2,4٪ خلال العام الماضي، فيما توقع التقرير ان تواصل الأسعار ارتفاعها ليصل معدل التضخم السنوي 3٪ في العام المقبل.

وعلى صعيد الموازنة العامة للدولة توقع التقرير ان تحقق الموازنة فائضا قبل اقتطاع النسبة المخصصة لاحتياطي الاجيال ويصل الفائض الى 0,2٪ للناتج المحلي الاجمالي وكانت الموازنة قد حققت عجزا قبل الاقتطاعات ايضا في العام الماضي وصلت نسبته الى 2,6٪ من الناتج المحلي الاجمالي وتوقع التقرير ان تواصل الموازنة تحقيق فائض اكبر العام المقبل يصل الى 1,5٪ من الناتج المحلي في 2018.

وتوقعت «موديز» زيادة معدلات الدين العام الى مستويات تاريخية يقفز بها لأن يمثل 26,3٪ من الناتج المحلي الاجمالي ويزداد بنهاية العام المقبل الى 28,7٪ من الناتج المحلي، فيما كانت تلك النسبة 18,9٪ و11,1٪ فقط خلال العامين الماضيين 2015 و2016 على التوالي.

واشار التقرير ايضا الى ان مستوى الدين العام سيصل إلى نصف ايرادات الحكومة الكويتية والتي تصل الى قرابة 13 مليار دينار بنهاية العام الحالي متوقعا استمرار زيادة الدين الى الايرادات إلى 54,1٪ في 2018 وكانت تلك النسبة قد وصلت الى 37,5٪ العام الماضي، وتمثل الفائدة التي تقوم الحكومة بدفعها لخدمة الدين العام نسبة الى الايرادات 0,7٪ لتزيد بأكثر من الضعف مقارنة بـ 0,3٪ العام الماضي.

أصول ضخمة وإيرادات طويلة الأجل

وذكرت الوكالة في تقريرها ان التصنيف الائتماني السيادي للكويت جاء مدعوما بالمالية العامة القوية بشكل استثنائي مقدرة حجم الأصول الأجنبية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار بنحو 550٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتغطي ما يقارب من 29 مرة إجمالي الدين الحكومي القائم في العام 2016.

واوضحت انه عند مستويات الإنتاج الحالية فإن احتياطيات الكويت من النفط والغاز تكفي لنحو 88 عاما وبما ينعكس على المستويات المرتفعة من الثروة الوطنية في حين يقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 71887 دولارا في العام 2016 لتحتل الترتيب السادس على مستوى الدول الخاضعة لتصنيف الوكالة وهو أعلى بقليل من المستوى المسجل في النرويج، مشيرة الى أن الكويت لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على إيراداتها النفطية مما جعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط.

وقالت وكالة «موديز» ان ضعف الشفافية فيما يخص حجم الأصول الأجنبية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار تضع قيدا على التصنيف الائتماني مشددة في الوقت نفسه على ان الكويت أثبتت أن لديها درجة عالية نسبيا من المصداقية في إدارة السياسة النقدية حيث تراجعت مستويات التضخم بعد قفزتها إلى ذروتها في العام 2008 وذلك على الرغم من أن نظام سعر الصرف في الكويت أكثر مرونة من دول الخليج.

أول تراجع للناتج المحلي الحقيقي 0,1٪ العام الحالي

الموازنة العامة للعام الحالي تتحول لتحقيق فائض 0,2٪ من الناتج المحلي

الدين العام يقفز لـ 29٪ من الناتج المحلي و54٪ من الإيرادات في عام 2018

الكويت أثبتت أن لديها درجة عالية من المصداقية في إدارة السياسة النقدية

ضعف الشفافية حول أصول الصندوق السيادي يقيّد التصنيف الائتماني

أصول الصندوق السيادي تفوق 600 مليار دولار وتمثّل 550٪ من الناتج المحلي

71,8 ألف دولار نصيب الفرد من الناتج المحلي.. السادس عالمياً

العوامل المحددة لتغير التصنيف الائتماني في المستقبل

عوامل ايجابية	عوامل سلبية
تنويع الإيرادات الحكومية بعيدا عن النفط	تراجع أكبر لأسعار النفط في المستقبل
إدخال تحسينات على الشفافية والحوكمة بمؤسسات الدولة	مزيد من التراجع في رصيد الموازنة العامة
	ظهور إشارات لتراجع الأصول المالية الحكومية

العوامل المؤثرة في التصنيف الائتماني

نقاط القوة	نقاط الضعف
امتلاك البلاد لاحتياطيات كبيرة جدا من النفط والغاز	الاعتماد الكبير جدا على قطاع النفط
مستويات مرتفعة جدا لنصيب الفرد من الدخل	مؤشرات حوكمة اقل من النظراء ذوي التصنيف الائتماني المرتفع
مالية عامة قوية وقدرة على امتصاص صدمات النفط	تباطؤ الزخم الإصلاحي بوتيرة أكبر من أقرانها في التصنيف
وضخامة الأصول الأجنبية لدى الصندوق السيادي	

توقعات موديز للمؤشرات الاقتصادية للعامين 2017 و2018

البيانات والمؤشرات المالية	2016	2017	2018
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ٪	3,5	0,1-	2,6
معدل التضخم السنوي ٪	2,4	2,3	3
الفائض/ العجز المالي للناتج المحلي ٪ (قبل الاستقطاعات)	2,6-	0,2	1,5
الدين للناتج المحلي ٪	18,9	26,3	28,7
الدين للإيرادات الحكومية السنوية ٪	37,5	49,4	54,1

شمل الأسهم القيادية النشطة في الفترة الأخيرة

جني أرباح بالبورصة.. يوقف مسيرتها الخضراء

شريف حمدي

شهدت بورصة الكويت تراجعا على مستوى كافة مؤشراتها الثلاثة لأول مرة منذ نحو 6 أسابيع متتالية من الارتفاعات، وذلك في ظل حالة الزخم التي تشهدها البورصة منذ بداية اغسطس الماضي على وقع احتمالية ترقيتها إلى الأسواق الناشئة. وكان لعمليات جني الأرباح على عدد من الأسهم القيادية التي شهدت نشاطا كبيرا في الجلسات الماضية دور في اغلاق مؤشرات السوق الأسبوعية على تراجع، حيث تعرضت أسهم نشطة مؤخرا مثل «بيتك» و«زين» و«الوطني» و«اجيليتي» و«الصناعات» و«الامتياز» لعمليات تصريف بعد ان حققت ارتفاعات سعرية كبيرة في الفترة الأخيرة. ورغم التراجع في الأداء، يظل مجمل أداء البورصة في الاتجاه الإيجابي، وهو ما يتجلى في استمرار ارتفاع أحجام التداول والسيولة المتدفقة للبورصة مقارنة بفترة ما قبل الكشف عن احتمالية الترقي لمؤشر فوتسي مع بداية اغسطس الماضي، ويبرهن على ذلك استهداف الأسهم المرشحة للانضمام لمؤشر فوتسي من مدراء المحافظ والصناديق، وسط توقعات بأن تستمر موجات الشراء على هذه الأسهم حتى نهاية الشهر الجاري، وهو موعد الاعلان عن نتائج المراجعة الدورية لمكونات مؤشر فوتسي. ورغم أن جلسات الأسبوع اقتصرت على 4 جلسات فقط بسبب عطلة رأس السنة الهجرية، إلا أن سيولة الأسبوع شهدت تراجعا نسبيا، حيث بلغ إجمالي السيولة 102 مليون دينار بمتوسط يومي 25,5 مليون دينار بتراجع أسبوعي بلغت نسبته 24٪، وذلك مقارنة مع الأسبوع الماضي الذي بلغ إجمالي السيولة فيه 167 مليون دينار بمتوسط يومي 33,5 مليون دينار. وحققت البورصة خسائر رأسمالية خلال تعاملات الأسبوع، تقدر بنحو 138 مليون دينار، إذ بلغت القيمة الرأسمالية لبورصة الكويت 29,956 مليار دينار انخفاضا من 30,094 مليار دينار الأسبوع الماضي، وبذلك بلغ ارتفاع القيمة منذ بداية العام 14,7٪.

24٪ تراجعاً أسبوعياً لمتوسط السيولة لـ 25,5 مليون دينار

وأنهت المؤشرات تعاملاتها الأسبوعية على النحو التالي:

- تراجع مؤشر السوق العام بنسبة 1٪، محققا 70 نقطة خسائر ليصل المؤشر إلى 6844 نقطة، ليتقلص حجم مكاسب المؤشر العام للبورصة إلى 19,2٪ منذ بداية العام الحالي، وهو الأعلى بين أسواق الخليج في 2017.
- حقق المؤشر الوزني انخفاضا بنسبة 0,4٪ بتحقيق 2 نقطة خسائر ليصل إلى 439 نقطة، لتتراجع مكاسب المؤشر السنوية إلى 15,5٪.

مليارا دينار إجمالي إصدارات الدين العام منذ أبريل

«المركزي» يصدر سندات دين عام بـ 200 مليون دينار

أصدر بنك الكويت المركزي أمس شريحتين من سندات دين عام، الأولى بقيمة 100 مليون دينار لأجل 3 أعوام وبفائدة 2,5٪، كما أصدر المركزي سندات بقيمة 100 مليون دينار لآجل 5 أعوام تمت تغطيتها قرابة 5 مرات وبفائدة 3٪.

وكشفت بيانات المركزي ان فائدة السندات لآجال 5 سنوات التي طرحها أمس أعلى بنحو 0,5٪ عن آخر إصدار لنفس الشريحة في يوليو الماضي والبالغة 2,5٪. وبلغ إجمالي إصدارات الدين العام خلال العام المالي الذي بدأ في أبريل 2017 بلغ ملياري دينار، مقابل 950 مليون دينار للفترة نفسها من العام المالي السابق ليرتفع بذلك حجم الإصدارات خلال الأشهر الـ 5 الأولى من العام المالي بنحو 110٪ مقابل الفترة المقارنة.

وكانت الحكومة الكويتية قد اتجهت الى سد عجز الموازنة بالاستدانة الخارجية، حيث أصدرت سندات دولية بقيمة 8 مليارات دولار في شهر مارس الماضي، بالإضافة الى اللجوء الى الاستدانة محليا عبر إصدار سندات دين عام.

ويتوقع مركز أبحاث الشال أن تحقق الموازنة العامة للسنة المالية 2017/ 2018 عجزا، تتراوح قيمته ما بين 5 و6 مليارات دينار. وتبحث الحكومة الكويتية مشروع قانون الدين العام بعد إجراء التعديلات اللازمة عليه بشأن زيادة سقف الدين العام من 10 مليارات دينار حاليا وكذلك زيادة مدة شرائح إصدار السندات التقليدية والتورق والصكوك من 10 سنوات حاليا الى آجال تصل الى 30 عاما في مشروع القانون الجديد، وذلك وفق تعديلات أجريت على القانون رقم 50 لسنة 1987 بالإذن للحكومة بعقد قرض عام.

ويذكر ان المركزي أصدر يوم الثلاثاء الماضي سندات تورق مقابل لتنظيم السيولة بالقطاع المصرفي بقيمة 75 مليون دينار لأجل 3 أشهر بعائد يصل الى 1,75٪ على ان يستحق سداد تلك السندات في 19 ديسمبر المقبل.

جدير بالذكر أن البنك المركزي يطرح سندات محلية للبنوك العاملة بالقطاع المصرفي الكويتي لتنظيم السيولة لسحب ما يزيد من السيولة في السوق أو ضخ سيولة إضافية باسترداد تلك السندات من البنوك ودفع قيمتها بعد خصم العائد.

وكانت البنوك الكويتية قد رفعت الفائدة على الودائع لأجل بالدينار بنسب متفاوتة تراوحت بين 0,125 و0,25٪، وذلك في خطوة لاحقة على تثبيت بنك الكويت المركزي سعر الخصم عند مستوى 2,75٪.

مبنى بنك الكويت المركزي

زيادة الفائدة على سندات آجال 5 سنوات